كتب

ربط المؤرّخ الفلسطيني الراحل رفعت علي أبو الحاج التاريخ العثماني بتاريخ العالَم، وبيّن عُمق العوامل الاجتماعية التي أثّرت في الدولة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، في كتابه «تشكّل الدولة الحديثة» الذي صدرت ترجمته حديثاً عن «المركز العربي»

الدولة والمجتمع خلال قرنين من التحوّلات

التاريخ العثماني في إطاره المُقارَن

أنس الأسعد

لطالما خَصَّص الاستشراق التقليدي التواريخ والجغرافيّات الواقعة خارج المركز الأوروبي، ووضعَها في حيّز مُنعَزِل غير مُطابق أو مُستوفٍ شروطَ المُقارَنة، فمفاهيم مثل نُشوء وتطوُّر الدولة وآليّات الحُكم، وحتى تاريخ الطبقات وثورات الفلّاحين، كلّها كانت محصورة في مركز/ مثال، وقلّما جرى الحديث عنها كما هي في سياق يشملها ويشمل غيرها على حدّ سواء. وهذا التخصيص هو ما طبَّقه المؤرّخون العثمانيون (الذين يشتغلون بالتاريخ العثماني بغضّ النظر عن جنسيّتهم)، في معظم الأكاديميّات الغربية، على مادّتهم المدروسة: التاريخ العثماني، ليتحوّل هذا المجال إلى «حقل باطني سرّي». لكن «إذا كان التاريخ علماً، فلِمَ لا نُعالج التاريخ العثماني ونُحلّله وفقاً لمعايير تتناسق مع تلك التي تطوّرت في دراسة تاريخ مناطق أُخرى، وهذا النهج يُيسّر إدراج التاريخ العثماني في إطار التاريخ المُقارَن، ما يُفسح في المجال للتواصل بين التقسيمات الإثنية والقومية والحضارية». من هذا الفهم، أي ربط التاريخ العثماني بتاريخ العالَم، انطلق المؤرّخ الفلسطيني الراحل رفعت علي أبو الحاج (1933 - 2022) في كتابه «تشكّل الدولة الحديثة: الإمبراطورية العثمانية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر» («منشورات جامعة سيراكيوز»، طبعة ثانية، 2005)، والصادرة طبعتُه العربية حديثاً عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» بتوقيع الباحث والمترجم محمود الحرثاني، ومراجعة يوسف معوّض.

يقع الكتاب في مئتي صفحة، لا ينفكّ صاحبه عن تسجيل الملاحظات في أثر الدراسات العُثمانية. ويبدأ بالمؤرّخ البريطاني بيري أندرسون وكتابه «سُلالات الدولة المُطلقة» (1974)، الذي قدّم نموذجاً تقدّمياً بديلاً، ولكنّه وفقاً لأبو الحاج، قلّل من شأن التاريخ العثماني حين زعم أنّ هذا التاريخ متناقض مع «وحدوية تواريخ القارّة» (الأوروبية)، فضلاً عن اختزاله الدولة والتاريخ العثمانيَّين بـ«جَعْلهما مسرحاً خلفيّاً تكشّفت في ضوئه دراما التاريخ العالمي، هذا التاريخ الذي يقتصر في نظره على تاريخ الدول الأوروبية الرئيسية». وفي سياق نقده هذه الأطروحة، يُشدّد أبو الحاج على ضرورة ملاحظة ملامح التجانُس بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا في القرن السابع عشر، من خلال إمكان حدوث ثورة اقتصادية واجتماعية، والعناية بالطابع المُتغيّر للدولة.

كذلك، يقرأ أبو الحاج «التمرُّدات الدائمة» في القرن السابع عشر، سواء في «الروملي» (الأراضي الأوروبية الخاضعة للسلطنة) أو برّ الأناضول، أو في جبل لبنان، وتنامي قوّة الأشراف في الحجاز. ويعرض لمدرستين من المؤرّخين العثمانيَّين فسّرتا هذه الظاهرة، الأولى ويمثّلها خليل إنالجيك (1916 - 2016) الذي عزاها إلى تدفُّق الفضّة من العالَم الجديد، والثانية (كما عند هوري جيهان إسلام أوغلو وجاغلار كيدر)، تعزوها إلى التعديلات التي رافقت مُلكية الأرض، خصوصاً «الميري» (مُلك الدولة العامّ). وقد رأى هذا التيار أنّ تعديل أنماط حيازة الأراضي كان نتاج سطوة السوق العالمية على الموارد العثمانية المحلّية. وهنا يضع صاحب «انتفاضة 1703 وبنية السياسة العثمانية» (1984) اليد على مفاتيح اقتصادية، إن جاز التعبير، يُحلّل من خلالها نظام الضرائب وهجرة الفلّاحين وتحوُّلهم إلى حِرَفيِّي مُدن، وما فرضه ذلك من تغيُّر عميق في التكوينات الاجتماعية.

تالياً، يتوقّف أبو الحاج عند انعكاس هذه التغيّرات العميقة التي لم يُقرّ بها مؤرّخو القرن العشرين العثمانيون، كما يُنبّه، ويلفت إلى بدء استقلالية الدولة عن الطبقة الحاكمة، وفيما إذا كان هذا مشروطاً بظهور الرأسمالية الصاعدة كما في أوروبا. لكنْ قبل ذلك، يُميّز مصطلح الدولة العثماني «دولت» (Devlet) عن نظيره «الدولة - الأمّة»، ويستعير عن أندرياس تيسيه تحديده للـ«دولت» بما هي «سلطة اتّخاذ القرار التي يتمتّع بها رأس الدولة الشرعي، كما يتمتّع بها أولئك الذين فوّضوا هذه السلطة». وضمن هذا السياق، ينظر المؤرّخ الفلسطيني إلى مؤرّخي القرن العشرين أنهم «ضحايا مصادرهم»، إذ اعتمدوا كُتب «نُصح الأمراء» (نصيحت نامه)، التي قدّموا من خلالها صورة جامدة للمجتمع العثماني، ففضلاً عن أنّ هذا النوع من الكتابات هو «منشورات متحيّزة وسياسية»، أُسيء استخدامها أيضاً «إذ باتت ملاحظات مصطفى علي في أواخر القرن السادس عشر، أو قوجي بك في القرن السابع عشر، محلّ تسليم من دون مزيد من التحقيق، ومن ثم اتُّخذت دليلاً على تراجُع الإمبراطورية العثمانية».

ويتابع أبو الحاج نقده الدراسات الحديثة مُعتبراً أنها «ضلّلت القارئ، ودفعته إلى الاعتقاد أن كُتب النُّصح ليست سوى خطوط إرشاديّة لتوجيه سياسات الأمير القائم... وأنّ مؤلّفيها قصدوا منها صَوغ بنية يقوم عليها الإصلاح، تُشبه في جزء مُعتبر منها الخُطط الاقتصادية الخمسية الحديثة». وعلى العكس من ذلك، يُحدّد صاحب «السلطة العثمانية والبنية المدينية» (1992) ثلاثة من أصحاب كُتب النُّصح، وهُم: مصطفى علي وقوجي بك وشهاب الدين الخفاجي، باعتبارهم ساخِطين على النظام القائم مُتمنّين عودة الأمراء ذوي القيادة الكاريزمية، مُنتقدِين تفويض السلطة الوكلاء والندماء. وبالرغم من أنّ التأمّل في «رسالة» قوجي بك يُعطي انطباعاً بأننا أمام «حُلم بيروقراطي حديث ومُبكر يتحقّق: فكلّ شيء في مكانه المُحدّد، وبمجرّد اعتماده يُصبح نظاماً نشطاً يُقارب الكمال»، لكنّ هذا «الانسجام»، وفقاً لأبو الحاج، لم يتحقّق، فـ«الصراع الاجتماعي بين الطبقة الحاكمة والفلّاحين، كما الصراع السياسي، من الأمور التي لا مفرّ من الاعتراف بها».

وأشدّ التغيّرات الاجتماعية التي استرعت انتباه أبو الحاج في «رسالة» قوجي بك هو انهيار النظام الاجتماعي للطبقات، الذي تعدّى الجيش ليشمل طبقة العُلماء والنخبة الحاكمة، وخاصة في الفترة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر «كان ما يُناهز نصف المُلتحقين الجُدد بطبقة علماء إسطنبول العُليا ينتسبون إلى عالَم التجارة أو يتحدّرون من خلفيات حِرفيّة. وقد تساوت أعدادُهم بأعداد أولئك الذين ينتمون إلى عائلات عِلمية مرموقة... كذلك الرعايا ما عادوا مُقيّدين بما حُدّد لهم من مساحات في الاقتصاد والمجتمع». وكلّ هذه التقلّبات، أو بالأحرى تمظهُراتها الاجتماعية، لم تكُن مُستساغة عند مؤلّفي كتب النُّصح، الذين رأى أبو الحاج فيهم «أنهم من أنصار العودة إلى الزمن الذي كان فيه نظام السباهي (الجُند الفرسان) الأرستقراطي مُسيطراً». ولصورة أوسع عن طبقة العُلماء خارج إسطنبول تُكمّل ما ذهب إليه أبو الحاج، تُمكن العودة إلى كتاب الباحث السوري حسّان القالش «سياسة عُلماء دمشق» («المركز العربي»)، وهو من آخر الدراسات العثمانية التي تُقدّم عرضاً رصيناً حول خلفيّات تطوُّر هذه الطبقة اجتماعيّاً وسياسيّاً على مدار أربعة قرون (1516 - 1916). وفي مقابل هذا النوع من الكتابات «الناصحة»، راح يظهر في فترة لاحقة نوعٌ جديد أكثر مدينية ويُمثّله، حسب الكتاب، مصطفى نعيمة (1655 - 1716) الذي وضع كُرّاساً بعنوان «تاريخ». وفيه لا يُخصّص أيّ مساحة لمناقشة «الدولت»، بل يُركّز على المجتمع والتعريف بمستوياته أو طبقاته وتركيبها، وهو يُبرّر التغيير من منطلق «الفكر المُحافظ»، حيث يعزله عن أيّ دور بشري، الأمر الذي يُذكّرنا بمسار شبه بيولوجي يُحرّك المجتمعات وينطلق من الولادة، فالنُّضج، ثم الوهن والموت. وهنا تحضر «مقدّمة» ابن خلدون التي كانت إحدى مصادر نعيمة في «تاريخه»، وفقاً لأبو الحاج. ولتمثيل هذا التفصيل بالذات، يُحيل المؤرّخ إلى كتابه آنف الذكر «انتفاضة 1703 وبنية السياسة العثمانية»، حيث اكتملت رسالة نعيمة في مطلع القرن الثامن عشر، أي في الفترة التي شكّلت مُنعطفاً حاسماً بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع العثماني، غدا معها «نموذج القيادة الكاريزمية فارغ المضمون أيضاً، وحلّ محلّه نموذج في القيادة الجماعية القائمة على أولغارشية مَدَنية». ولو «قارنّا» هذه الحال مع أوروبا، كما يُتابع أبو الحاج، فسنجد أنّ أوروبا كانت تعيش فترة مَلكيّات مُطلقة، مُرسَّخة بأيديولوجيا الحقّ الإلهي، بمعنى آخر، «كان عصر الأعيان العثماني قد بدأ للتوّ، في الوقت الذي كان نظراؤهم الأوروبيّون يعيشون انحساراً لصالح تدعيم المركزية».

يتحرّك المؤرّخ رفعت علي أبو الحاج، في مُجمل كتابه، وفق رؤية ناظمة تتمثّل في إعادة التشديد على حقيقة بدَهية رفضتها الكتابات الأكاديمية الغربية، وهي «أنّ المجتمع العُثماني مثله كمثل جميع المجتمعات البشرية عبر التاريخ، اتّصف بالسيولة والدينامية، وقد احتفظ بهذه الصفات طوال تاريخه... وعلى الرغم من تغيُّر بنية المجتمع فإنّ، واجهته الخارجية ظلّت على ما هي... هكذا يُعطي التركيز على المظهر الخارجي إحساساً زائفاً بالديمومة، ويُرسّخ الاعتقاد أنّ التشكيل الاجتماعي وبنية السُّلطة كانا جامدَين».

في حركة دائمة

يتحرّك المؤرّخ رفعت علي أبو الحاج، في مُجمل كتابه، وفق رؤية تشدّد على حقيقة بدَهية رفضتها الكتابات الأكاديمية الغربية، وهي أنّ المجتمع العُثماني كمثل بقيّة المجتمعات البشرية اتّصف بالحيوية، وعلى الرغم من تغيُّر بنيته فإنّ واجهته الخارجية ظلّت على ما هي. هكذا يُعطي التركيز على المظهر الخارجي إحساساً زائفاً بأنّ التشكيل الاجتماعي وبنية السُّلطة كانا جامدَين.

لم يكُن المجتمع العثماني جامداً بل اتصف بالحيوية والتغيُّر

الأسطول العثماني يرسو في أحد الموانئ الفرنسية، مُنمنمة لمطرجي نصوح من كتاب «سليمان نامه»، القرن 16 (Getty)

نظرة أولى

عن «المنظّمة العربية للترجمة»، صدرت النسخة العربية من كتاب **إبادات جماعية: إسرائيل وغزّة والحرب ضد الغرب** لأستاذ العلوم السياسية والباحث الفرنسي جيل كيبيل، بترجمة زهيدة درويش جبور وتقديم علي الطراح. يناقش المؤلّف العدوان الذي يشنّه الاحتلال الإسرائيلي على غزّة من زاوية تأثيره على الغرب، الذي أصبح بدوره جزءاً من الصراع في المنطقة، معتبراً أنّ هناك إعادة تشكيل للعلاقات والتحالفات الدولية بعد السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 بين بلدان الشمال والجنوب، على نحو مشابه لما حصل بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

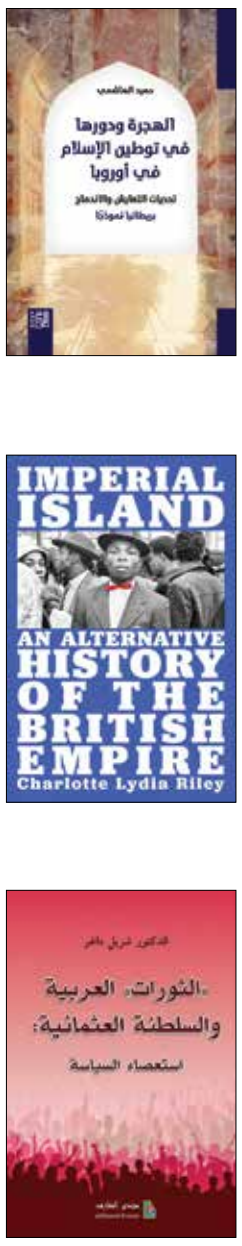

الهجرة ودورها في توطين الإسلام في أوروبا: تحدّيات التعايش والإندماج، بريطانيا نموذجاً، عنوان كتاب صدر عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» لأستاذ علم الاجتماع والباحث العراقي حميد الهاشمي. يشير الكتاب إلى أنّ مفهوم توطين الإسلام لا يقتصر على وجود جالية مسلمة في هذا البلد أو ذاك فحسب، بل يتعدّاه إلى وجود إسلام مقبول وفاعل إيجابياً في هذه المجتمعات الأوروبية، بحيث يكون قابلاً للانتشار والتوسّع وكأنّه في بيئته، بمعنى أن يكون مرناً وبعيداً عن التطرّف، وبالتأكيد لا يتخلّى عن ثوابته.

صدر عن «منشورات جامعة هارفرد» كتاب **جزيرة إمبريالية: تاريخ بديل للإمبراطورية البريطانية** لأستاذة التاريخ والباحثة البريطانية شارلوت ليديا رايلي. يستعرض الكتاب تاريخ العنف والإقصاء اللذين مارستهما بريطانيا لعقود طويلة من الهيمنة والاستعمار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبارها لحظة تحوّلها إلى دولة/ جزيرة بدأت تفقد نفوذها تدريجياً، وتستقبل المهاجرين القادمين من مستعمراتها السابقة الذين انتزعوا حقوقهم وتصدّروا مجالات عديدة في السياسة والمجتمع، لكن أشباح الماضي الإمبراطوري لا تزال آثارها موجودة أيضاً.

عن «منتدى المعارف»، صدر للباحث اللبناني شربل داغر كتابٌ بعنوان «**الثورات» العربية والسلطنة العثمانية: استعصاء السياسة**، وفيه يتوقّف عند الثورات العربية في الحقبة العثمانية المتأخّرة، بين نجد والقاهرة وجبل لبنان وغيرها من المدن، مشيراً إلى مشاركة العوام فيها، من خلال توقها إلى بناء إدارات بلدية ومحلّية، ولكن هذه «الثورات» فشلت لأنّ حراكها انحصر في ما يُشبه العصيانات من دون أن تحمل تشكيلات اقتصادية جديدة، ولذلك بدت كأنها «مُرجَأة» في دورة من التداول التجاري المحدود مقارنةً بالتوثّبات الرأسمالية في أوروبا.

يُشكّل الدرس النقدي الذي قدّمه الروائي وعالِم الاجتماع المغربي عبد الكبير الخطيبي (1938 - 2009)، مُنطلقاً لمواطنه الباحث فريد الزاهي في كتابه **عبد الكبير الخطيبي: الكتابة والوجود والاختلاف** الصادر عن «المركز الثقافي للكتاب». يسعى العمل، وفقاً لمؤلّفه، لأن يكون «شهادة تحليلية وتأويلية وتركيبية تهتدي بفكر الخطيبي في تعدّده وبلوريّته، وتُخضعه في الآن نفسه لمنطقه النقدي». يقوم الكتاب على «تحيين» العديد من مفاهيم صاحب رواية «الذاكرة الموشومة» (1971)، مثل النقد المزدوج والاختلاف، وتمييز الأدبي عن السوسيولوجي في مسيرته.

في كتاب **فنّ الترجمة** لألبرتو مانغويل، الصادرة ترجمته حديثاً عن دار «الساقي» بتوقيع مالك سلمان، يرى الروائي والناقد الأرجنتيني أنّ الترجمة هي الشكل الأسمى للقراءة. ووسط الجدل الدائم حول العلاقة بين الترجمة والإبداع، يخوض الكتاب في موضوع الترجمة تحليلاً وتفسيراً، مخلّصاً المترجم من الصفة التي لطالما لازمته كمجرّد ناقل للنص، حيث يضيء مانغويل على الترجمة بوصفها فنّاً وولادةً جديدة وعملاً سياسياً وهجرة، ويحتفي بالمترجِمين «اللصوص» الذين يستولون على ما ليس لهم ويزرعونه في تربة لغتهم الخاصّة.

بتوقيع المترجم المصري مارك جمال، يصدر قريباً عن «دار الآداب» كتاب **اختراع الكتب: اللامتناهي في بَرديّة** للكاتبة والباحثة الإسبانية إيريني باييخو. في هذا العمل، الذي صدر باللغة الإسبانية عام 2009، تقتفي أستاذة الأدب الكلاسيكي في جامعتَي سرقسطة وفلورنسا آثار الكتب، بالعودة إلى مكتبات مصر القديمة وبلاد الرافدَين وفينيقيا واليونان وروما وغيرها، وتستحضر أشكال التدوين الأُولى واختراع الحروف الأبجدية وتطوُّر الكتاب من الألواح والبرديّات مروراً برُقوق الجلد والورق وصولاً إلى الكتاب الإلكتروني.

التجربة الثقافية لحركة حماس في السجون الإسرائيلية، عنوان كتاب للأسير الفلسطيني المحرَّر محمد ناجي صبحة، صدر عن «مركز الزيتونة» في بيروت. يتناول الكتاب، في أربعة فصول، التجربة الثقافية لـ«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) في سجون الاحتلال الإسرائيلي ودورها في بلورة ثقافة الأسرى ووعيهم، كما يُضيء على الدراسة الجامعية في سجون الاحتلال، بوصفها «مقاومةً ثقافية تؤدّي أغراضاً وطنية وشخصية»، موضّحاً أنّ هذا النشاط الثقافي، الذي بدأ في مطلع السبعينيات، يستند إلى برنامج منهجي محدَّد الملامح وواضح الخطّة.